

دور ديوان المحاسبة الأردني في مكافحة جرائم غسل الأموال في ضوء قانون النزاهة ومكافحة الفساد  
الأردني لسنة 2016 مع كافة تعديلاته

إعداد

راكان ارفيفان محمد الرقاد

المشرف

الدكتور محمد حسين المجالي

جامعة الزيتونة الأردنية، السنة 2024

### الملخص

كان الهدف من الدراسة تناول دور ديوان المحاسبة الأردني في مكافحة الجرائم التي تتعلق بغسل الأموال في ظل القوانين، وفق منهج وصفي وتحليلي من خلال أربعة فصول تناول الفصل الأول مقدمة الدراسة، وتناول الفصل الثاني ماهية ديوان المحاسبة وجريمة غسل الأموال، وتناول الفصل الثالث ما ورد من أحكام مستحدثة تتعلق بجريمة غسل الأموال كجريمة الكسب غير المشروع وغيرها من الجرائم الأخرى. وكان من أبرز النتائج أن المشرع الأردني أجاز اللجوء للمصالحة التي تتصل بجرائم غسل الأموال لغير الموظف العام. وأحال القانون الأردني لقانون العقوبات ما يتعلق بالجريمة، واعتبر جرائم الفساد والمشار لها في قانون النزاهة ومكافحة الفساد كجريمة الرشوة وجريمة الاختلاس وجريمة استثمار الوظيفة وجريمة التزوير وجريمة إساءة الائتمان وجريمة إساءة استعمال السلطة، جرائم اقتصادية والتي تتصل بجريمة غسل الأموال.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التوصل إلى نوع من الموازنة التشريعية، بين إعمال مبدأ "أصل البراءة"، والمتطلبات بمكافحة هذه الجريمة .

الكلمات المفتاحية: إطار تشريعي، ديوان المحاسبة الأردني، غسل الاموال، جريمة، قانون النزاهة ومكافحة

الفساد